الأمم المتحدة E

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/1989/5/Add.9
24 November 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٤

تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

معلومات إضافية مقدمة من الدول الاطراف في العهد بعد نظر لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تقاريرها

إضافة

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية*

[٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣]

---

* نظرت اللجنة في جلستيها ١٦ و١٧ المعقودتين في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٩ (E/C.12/1989/SR.16 وSR.17) ، في التقرير الدوري الثاني للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية المتعلق بالحقوق المشار إليها في المواد ١٠ إلى ١٢ من العهد (E/1986/4/Add.23) .

وقدمت حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، بمذكرة مؤرخة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ ، معلومات إضافية تتصل بنظر اللجنة في ذلك التقرير استنسخت في هذه الوثيقة . وتتعلق المعلومات الإضافية بعامي ١٩٨٩ و١٩٩٠ .

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
	مقدمة	١ - ٢	٣
أولا -	التشرد والاسكان	٣ - ١٢	٤
ثانيا -	حقوق الطفل	١٣ - ٥٧	٧
ثالثا -	حماية من يعيشون تحت "خط الفقر"	٥٨ - ٦٨	١٨
رابعا -	حقوق المستهلكين وسلامة الأغذية	٦٩ - ٧٣	٢١
خامسا -	الهجرة	٧٤ - ٧٩	٢٣
سادسا -	السلامة في العمل	٨٠	٢٤

مقدمة

١ - نظرت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التقرير الدوري الثاني للمملكة المتحدة المتعلق بالحقوق المشمولة بالمواد ١٠-١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٩ (E/C.12/1989/SR.16 وSR.17) . ووجهت اللجنة عددا من الاسئلة التي شعرت بأن التقرير لم يُجب عليها بما فيه الكفاية ، كما طلبت معلومات إضافية بشأن نقاط شتى .

٢ - والغرض من هذه الورقة الإضافية هو استكمال التقرير الدوري الثاني وتقديم الاجابات والمعلومات التي طلبتها اللجنة . وترد المعلومات تحت عناوين عامة تيسيرا للرجوع إليها ، وصيغت الورقة على شكل أسئلة واجابات . وترد في كل حالة إشارة إلى الفقرة ذات الصلة الواردة في المحضرين الموجزين للجنة .

أولا - التشرد والإسكان

ألف - إذا كان من الصحيح أن المشردين في المملكة المتحدة يتجاوز عددهم ثلاثة ملايين ، ليتضاعفوا في عشر سنوات ، ما هي الخطوات الجاري اتخاذها لتخفيف حدة الوضع؟ وهل هناك مبرر للانتقادات الموجهة إلى مشروع قانون الإسكان الأخير؟ (الفقرة ٦٧ ، المحضر الموجز ١٦) . وما هو عدد المشردين في البلد وما هي البرامج التي وُضعت لمساعدتهم ولحل المشكلة؟ (الفقرة ٣١ ، المحضر الموجز ١٧) .

٣ - إن التأكيد على وجود ثلاثة ملايين مشرد في المملكة المتحدة غير صحيح إلى حد بعيد ، وربما يصل عامل الخطأ إلى مائة . وربما استند هذا الرقم إلى عدد الأسر المنزلية التي قبلتها السلطات المحلية كمشردين خلال الأعوام الـ ١٠ الماضية: أي مليون أسرة منزليّة متوسط عدد كل منها ثلاثة أشخاص . إن السلطات المحلية تتحمل واجبا قانونيا هو إسكان المشردين إذا كان لديهم أطفال أو إذا كانوا من الفئات المعرضة . وحالما تقبلهم السلطات المحلية كمشردين ، سيكون من المتعين إسكانهم - إما في مسكن دائم فورا أو في مسكن مؤقت الى حين العثور لهم على سكن دائم مناسب .

٤ - وفي عام ١٩٨٩ قبلت السلطات المحلية ٠٠٠ ١٢٧ أسرة منزلية كأسر مشردة في انكلترا . وفي نهاية آذار/مارس ١٩٩٠ كانت هناك ٠٠٠ ٤١ أسرة منزلية تقيم في مسكن مؤقت - يشمل توفير النوم مع الإفطار ودور الإقامة وترتيبات أخرى مثل المسكن المؤجر أو قصير الأجل - في لندن أساسا . ومن الصعب أن يتم بدقة تحديد عدد الأشخاص الذين ينامون بالفعل في الشوارع - وكلهم تقريبا من فرادى الأشخاص دون أطفال - لكن من المؤكد تقريبا أنهم أقل تماما من ٠٠٠ ١٠ شخص .

٥ - وتوجه سياسات الإسكان الحكومية نحو تخفيف حالة التشرد ، بتوفير ما يكفي من مسكن في المناطق التي تحتاجه . ولذلك أعلنت الحكومة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ عن مبادرة يتم بموجبها تقديم ٣٥٠ مليون جنيه للسلطات المحلية ورابطات الإسكان في المناطق التي تعاني من ضغط إسكاني في لندن والجنوب الشرقي ، وخاصة لمحاولة تخفيف أعداد الأسر المنزلية التي يتوافر لها النوم مع الإفطار . وخُصص ما مجموعه ١١٢ مليون جنيه للسلطات المحلية في ١٩٩٠/١٩٩١ ، و٣٦ مليون جنيه لرابطات الإسكان . ويستخدم معظم هذا المال في تجهيز المنازل الشاغرة للمجالس ولرابطات الإسكان وفي مخططات منح حوافز نقدية لمساعدة المستأجرين على التحوّل إلى مُلاّك ، مما يوفر المزيد من المساكن المؤجرة للأسر المشردة . ونأمل بوجه عام أن يتم خلق ٠٠٠ ١٥ مسكن جديد مؤجر نتيجة هذه المبادرة .

٦ - وأظهر استعراض الحكومة للتشريع الخاص بالتشرد في ١٩٨٩ أن الاحكام القانونية وفرت خلال العقد الماضي أمنا هاما خالصا لأولئك الذين هم في أمس الحاجة إلى الإسكان . وتعتبر الحكومة أنها تعمل بما يكفي لحماية هؤلاء الذين شُردوا دون خطأ منهم ، ولا توجد خطط لمراجعة التشريع . غير أن الحكومة تراجع "قانون التوجيه" الخاص بالتشرد بهدف تحسين الاتساق والإنصاف في تنفيذ السلطات المحلية وتفسيرها لمسؤولياتها القانونية .

٧ - وهناك مشكلة منفصلة ، وإن كانت متصلة ، تتعلق بأولئك الذين ينامون في الشوارع . وتفيد التقديرات بأنه قد يكون هناك نحو ١٠ ٠٠٠ شخص ينامون في الشوارع ، وخاصة في لندن والمدن الاخرى الكبيرة . وهذه ليست مشكلة جديدة وهي تؤثر على المدن الكبيرة في أنحاء أوروبا الغربية . وكثيرا ما يعاني هؤلاء الناس من عدة مصاعب شخصية ، لا من نقص الإسكان فحسب . فبعضهم ينامون في الشوارع لأنهم لا يحبون الجوانب المؤسسية لدور الإقامة ؛ لكن الحكومة تحرص على ألا يضطر الناس إلى النوم في الشوارع لحاجتهم إلى مكان يعيشون فيه . وتم الإعلان عن مبادرة جديدة هذا العام لتوفير مزيد من المأوى المتاح مباشرة لأولئك الذين ينامون في الشوارع ؛ ومساعدة أولئك الذين يعيشون في دور الإقامة في الحصول على سكن أكثر دواما ؛ وتوفير صندوق تأمين الايجارات لمساعدة الشباب على ضمان مكان لهم في المساكن المؤجرة . وتعمل الحكومة في تعاون وثيق مع المنظمات الطوعية في تنفيذ هذه الاقتراحات .

باء - ما هي الانظمة أو الاحكام النافذة لمساعدة ذوي الدخل المنخفض في العثور على مسكن في حدود مواردهم؟ (الفقرة ٨٤ ، المحضر الموجز ١٦) . وفي ضوء بيع الوحدات السكنية العامة في المملكة المتحدة ، كيف يتم إسكان الفئات ذات الدخل المنخفض؟ (الفقرة ٩١ ، المحضر الموجز ١٦) . وما هي سياسة الحكومة لتأمين حق الإسكان للفئات الضعيفة اقتصاديا؟ (الفقرة ٣٥ ، المحضر الموجز ١٧) .

٨ - إن سياسة الحكومة هي ضرورة أن يكون الإسكان اللائق في متناول جميع الاسر . وإلى جانب توسيع فرص ملكية المنازل ، فإنها تلتزم بزيادة الاختيار أمام الاسر المنزلية التي تحتاج إلى ، أو ترغب في استئجار بيوتها . إن قانون الإسكان لعام ١٩٨٨ لا بد وأن يجعل الحصول على المسكن المؤجر أسهل لكل فئات الدخل ؛ كما أن تحرير القطاع المؤجر الخاص لا بد وأن يشجع بصفة خاصة مُلاّك القطاع الخاص على المزيد من الاستثمار .

٩ - وهناك أيضا برنامج كبير للإسكان المؤجر المُعان من القطاع العام لأولئك الذين لا يمكنهم شراء مسكن مؤجر من القطاع الخاص أو العثور عليه ؛ ويتركز هذا

البرنامج بشكل متزايد في المناطق الأعلى طلبا في لندن والجنوب الشرقي . وتحل رابطات الإسكان محل السلطات المحلية باعتبارها الموفر الأساسي للإسكان الجديد المُعان . ويتم التخطيط لتمويل عام من خلال شركة الإسكان لرابطات الإسكان - وهي هيئات طوعية لا تستهدف الربح - في انكلترا لكي يزداد هذا التمويل من ٩٨٣ مليون جنيه في العام الماضي إلى ٧٣٦ ١ مليون في ١٩٩٣/١٩٩٢ . وأصلح قانون عام ١٩٨٨ هيكل تمويل رابطات الإسكان مما مكّنها من جذب الاستثمار الخاص لكي يكمّل الاعتمادات العامة . وينبغي أن يرتفع انتاج الإسكان المُعان من جانب رابطات الإسكان إلى ضعف مستوى العام الماضي خلال الأعوام الثلاثة القادمة . إن رابطات الإسكان مطالبة بأن تحدد الايجارات لكي تكون في متناول أولئك الذين يعملون بأجور منخفضة . وتلبي المنح الحكومية في المتوسط ٧٥ في المائة من كلفة رأسمال مخططات رابطات الإسكان الجديدة ، مما يُبقي على الايجارات منخفضة تماما عن مستوى السوق . وتتوافر إعانة الإسكان حتى مستوى ايجارات السوق لمساعدة المستأجرين بالقطاعين العام والخاص الذين لا يستطيعون تحمُّل تكاليف إسكانهم الكاملة .

١٠ - ووفقا لقانون الإسكان لعام ١٩٨٥ ، فإن السلطات المحلية ملزمة قانونا بإسكان المشردين المندرجين في فئة من الفئات ذات الأولوية . والسلطات مسؤولة عن تقدير احتياجات الإسكان في مناطقها وضمان تلبية هذه المطالب . ويتم تشجيعها على العمل مع رابطات الإسكان والقطاع الخاص لزيادة المعروض من الإسكان المنخفض الكلفة بدلا من بناء مساكن جديدة بنفسها .

جيم - ذكر الائتلاف الدولي للموئل أن قانونا صدر مؤخرا جدا في المملكة المتحدة يسمح للمُلاّك في القطاع الخاص بتحديد الايجارات عند أي مستوى يريدونه وأنه لم تعد هناك حماية لأحكام "الايجار العادل" . فهل هذا هو بالفعل أثر التشريع المشار إليه ، وما الذي سيحدث لأولئك المستأجرين الذين يتمتعون حاليا بالحماية؟ (الفقرة ٩٤ ، المحضر الموجز ١٦) .

١١ - إن قانون الإسكان لعام ١٩٨٥ يحرر الايجارات للمساكن الجديدة المؤجرة بعد تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ . وسيتمكن المالكون من تحصيل ايجارات السوق ، وسيسمح لهم بالتأجير بشروط تمكنهم من استعادة التملك بعد فترة محددة لا تقل عن ستة أشهر . وأدخلت الحكومة هذا الاصلاح على أساس أن هناك حاجة إلى الإبقاء على قطاع خاص نشط في مجال التأجير ، وخاصة لرعاية الأشخاص المتنقلين والأفراد ، وأن المُلاّك سيرفضون التأجير ما لم يمكنهم تحقيق عائد كاف . إن علاوة الإسكان متاحة للمستأجرين الذين لا يمكنهم الوفاء بايجاراتهم ، وتلبي نسبة تصل إلى ١٠٠ في المائة من ايجارات السوق رهنا بالدخل .

١٢ - أما المستأجرون الحاليون فلا يتأثرون بذلك . وهو يحتفظون بضمان استمرار شغل المسكن إلى أجل غير محدد ، وبالحق في "ايجار عادل" - وهو بوجه عام ما سيكون عليه ايجار السوق ما لم تكن هناك ندرة - وهو ايجار يحدده مسؤول التأجير . كما تم تدعيم القوانين التي تحمي المستأجرين من المضايقات والإخلاء غير القانوني .

ثانيا - حقوق الطفل

ألف - هل من الشائع وجود حالات لآباء يرفضون رعاية أطفالهم ، وهل يمكن اللجوء إلى جزاءات عقابية ضد هؤلاء الآباء؟ (الفقرة ٧٣ . المحضر الموجز ١٦) .

١٣ - يوجد بالمرفق ألف (١) الجدولان ١ و٢ الصادران عن المنشور الإحصائي لوزارة الصحة المعنون "الأطفال في رعاية السلطات المحلية - السنة المنتهية في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٧ ، انكلترا" ، والذي يشمل الأطفال المسموح برعايتهم في انكلترا وويلز خلال السنة المنتهية في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٧ بسبب دخولهم في إطار الرعاية ، وللأطفال الذين كانوا في رعاية السلطات المحلية في ٣١ آذار/مارس ١٩٨٧ بسبب الدخول في إطار الرعاية . ويبين هذان الجدولان الأرقام المقارنة للأعوام ١٩٧٧ و١٩٨٣-١٩٨٦ ، وهي آخر الأرقام المتاحة المؤكدة . وتندرج العناوين في الجدول المتصل بالسؤال ألف تحت الآتي

(أ) "دخلوا مجال الرعاية بموجب المادة ٣ من قانون رعاية الطفل لعام ١٩٨٠"

"أطفال مهجورون أو مفقودون" و"نبذهم الأب" ، وربما أيضا "وجود ظروف منزلية غير مرضية" و"أسباب أخرى" ؛

(ب) "أطفال ألزمته أوامر الرعاية التي صدرت بموجب قانون الأطفال والأحداث لعام ١٩٦٩ - المادة ١(٢)(أ) والمادة ١(٢)(ب) اللتان تغطيان إساءة المعاملة والإهمال .

ويمكن اللجوء الى الجزاءات العقابية ضد الوالدين اللذين يهملان أطفالهما أو يسيئا معاملتهم أو ينبذانهم ، إلخ ، وفقا للمادة ١ من قانون الأطفال والأحداث لعام ١٩٣٣ .

١٤ - وفي اسكتلندا ، فإن نقص رعاية الوالدين هو سبب محدد للإحالة إلى مقرر الهيئة المختصة بالأطفال بموجب الجزء الثالث من قانون العمل الاجتماعي (اسكتلندا) لعام ١٩٦٨ . وفي عام ١٩٨٨ ، كانت هناك ٣١٩ ٣ حالة من هذا النوع (٨,٨ في المائة من مجموع عدد الإحالات لكل الأسباب) . وأظهر هذا الرقم حدوث زيادة بسيطة لكنها مطردة عن الأعوام الثلاثة السابقة وتشكل أساسا هاما للإحالة ، رغم أن سبب "الجرم" يفوق كثيرا سائر الأسباب في الإحالات .

١٥ - إن الهيئة المختصة بالأطفال لا تلجأ إلى فرض جزاءات على الوالدين . والهدف من الإحالة إليها هو تقرير شكل المعاملة التي تمثل أفضل مصالح الطفل .

١٦ - وقد يتقرر عقد جلسة استماع لنقل الطفل من البيت إلى شكل من أشكال الإشراف في دار إقامة ، ويمكن القول بأن ذلك يشكل جزاءً ضد الوالدين ، لكن هذا القرار في الواقع يُتخذ لتحقيق أفضل مصالح الطفل بغض النظر عن مصالح الوالدين . وعلى المحاكم أن تنظر في ما إذا كان سلوك الوالدين في إهمال رعاية أطفالهما يستوجب أي شكل من أشكال الجزاء القانوني .

١٧ - ولا يوجد عدد دقيق للوالدين الذين يرفضان رعاية أطفالهما في ايرلندا الشمالية . وتقوم الوزارة بجمع المعلومات بشكل روتيني من مجالس الخدمات الصحية والاجتماعية عن عدد الأطفال المسموح برعايتهم إما إلزاميا أو بترتيب طوعي . وتبين هذه المعلومات عدد الأطفال المسموح برعايتهم وفقا لأسباب السماح . وتستند الأسباب إلى الشروط القانونية التي يجب تلبيتها قبل وضع الطفل في الرعاية أو حصوله على الرعاية ، ولا تعكس فحسب رفض الوالدين رعاية أطفالهما بل أيضا عجز الوالدين وعدم كفايتهما . وتتصل آخر الأرقام المتاحة بالسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ وترد في الجدول التالي:

إجراءات الدخول في رعاية مجالس الخدمات الصحية والاجتماعية - عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ (ايرلندا الشمالية)

سبب الرعاية	العدد
عدم وجود والدين أو وصي	٣
وفاة الأم (عجز الأب عن توفير الرعاية)	٦
هجر الأم (عجز الأب عن توفير الرعاية)	٨
الترك أو الفقدان	٥
عجز الوالدين أو الوصي: - الحجز	٣٤
- مرض عقلي	٣٠
- مرض آخر	١١٠
عجز الأم عن توفير الرعاية	١٥٥
وجود أحد الوالدين أو الوصي في السجن ، إلخ .	٣
تشريد الأسرة: - إخلاء	٣
- أسباب أخرى	-
ظروف منزلية غير مرضية	١٨٧
أوامر بشأن صلاحية الأشخاص : - جُناة	٢٢
- غير جناة	٣٧٣
أسباب أخرى	١٣٤
المجموع	١ ٠٥١

١٨ - كما تجمع الوزارة معلومات عن عدد حالات التبني . وفي السنة المنتهية في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، تم تبني ما مجموعه ٢٧١ طفلا في ايرلندا الشمالية . ومن هذا المجموع تبنى أحد الوالدين أو الوالدان أو كلاهما ١٥٩ طفلا . ولم يتم جمع معلومات أساسية عن أسباب التبني . وعليه ، يتعذر الإشارة إلى مدى أثر رفض الوالدين رعاية أطفالهما كعامل في الحالات الـ ١١٢ المتبقية ، دون فحص سجلات وكالات التبني .

١٩ - وترد الجزاءات ضد الوالدين اللذين يهملان أطفالهما أو يسيئا معاملتهم أو يتخليان عنهم ، إلخ ، في المادة ٣٠ من قانون الأطفال والاحداث (ايرلندا الشمالية) لعام ١٩٦٨ . وتناظر هذه المادة المادة ١ من قانون الاطفال والاحداث لعام ١٩٣٣ وتوفر عقوبات مماثلة . وتم بصفة خاصة زيادة الحكم بالسجن عند الإدانة وفقا للمادة ٣٠ من سنتين إلى ١٠ سنوات .

باء - ما هو الحكم ، ان وجد ، للطفل الذي يعاني والداه من فاقة ، وهل تمارس الاسرة الموسعة أي دور في توفير الإعالة في هذه الحالات؟ (الفقرة ٨٢ ، المحضر الموجز ١٦) .

٢٠ - توفر حكومة المملكة المتحدة مجالا من الفوائد للاسر ، تشمل فوائد نقدية من خلال وزارة الضمان الاجتماعي ، ومجموعة من الخدمات ، وخاصة تلك التي تنفذ عن طريق ادارات الخدمات الاجتماعية للسلطات المحلية تحت اشراف وزارة الصحة . وتخصص بعض هذه المكاسب تحديدا للاسر المحتاجة - سواء كانت في حاجة مالية أو تعاني من صعوبات أخرى - في حين تتاح مكاسب أخرى لجميع الاسر .

٢١ - وتقوم وزارة الضمان الاجتماعي بتشغيل مخطط علاوات للطفل ، وبموجبه تدفع مبالغ لجميع الأطفال حتى نهاية التعليم الثانوي ، فضلا عن منح علاوة لأحد الوالدين بالنسبة لجميع الاسر التي يرأسها أحد الوالدين فقط . وفضلا عن ذلك يتوافر ائتمان الاسرة للاسر المنخفضة الدخل في الحالات التي يمارس فيها العائل الرئيسي عملا متفرغا ، في حين تتاح عادة للاسر المنخفضة الدخل التي لا يمارس فيها الوالد عملا متفرغا فرصة الحصول على دعم للدخل ، يشمل دفع علاوة للاسر . كما تتاح علاوة سكنية وعلاوة أعباء اجتماعية لمساعدة الاسر المنزلية المنخفضة الدخل على دفع الايجارات والضرائب المحلية .

٢٢ - ووفقا للقواعد المتعلقة بالاقارب الملزمين ، يكون الزوج والزوجة مسؤولين تبادليا عن أحدهما الآخر وعن أطفالهما المعالين . ولا يكون الأطفال البالغون مسؤولين عن والديهم ولا يكونوا ملزمين بسائر أعضاء الاسرة (رغم أنه قد يكون هناك استثناء في مشاطرتهم تكلفة الاعاشة المشتركة) .

٢٣ - ونشرت الحكومة مؤخرا كتابا أبيض بعنوان "الأطفال أولا" يحدد الخطط من أجل تحسين انفاذ التزام الرعاية من جانب الوالدين الغائبين ، ويشمل نظاما جديدا لتقدير وتحصيل تكاليف الرعاية ، وصيغة معيارية جديدة لحساب تكاليف الرعاية وانشاء وكالة جديدة لدعم الطفل من أجل تعيين وتعقب أولئك الملزمين بالانفاق .

٢٤ - وترد الترتيبات الاسكتلندية الجارية بالنسبة للطفل الذي يعاني والداه من فاقة في قانون الأسرة (اسكتلندا) لعام ١٩٨٥ . ووفقا للمادة ١(١٠) من هذا القانون يتم التكفل بالتزام الاعالة من جانب:

(أ) الزوج لزوجته ؛

(ب) الزوجة لزوجها ؛

(ج) الأب أو الأم لطفله أو طفلها ؛

(د) الشخص لطفل (غير طفل أقام معه عن طريق سلطة محلية أو سلطة أخرى عامة أو منظمة طوعية) قبله كطفل في أسرته .

٢٥ - وفيما يتعلق بأحد الوالدين ، هناك التزام وفقا للقانون تكون فيه الاعالة من جانب الأب أو الأم لطفله أو طفلها ؛ وهكذا فان كلا الوالدين (سواء كانا متزوجين أم لا) ملزمان بالاعالة . إن الطفل المحدد لأغراض الاعالة هو الشخص الذي يبلغ أقل من ١٨ سنة أو الذي يبلغ سنه ، اذا كان في مرحلة الدراسة الجامعية ، الخ - بين ١٨ و٢٥ سنة . ويمكن رفع دعاوى من جانب هذا الطفل أو وصيه أو وصي خصومته أو الأم أو الأب أو أي شخص يقوم برعاية الطفل .

٢٦ - ولا يتوقف مبلغ الاعالة على احتياجات الطفل بل على موارد الوالدين . وبالنسبة لأطفال الأسر المنخفضة الدخل ستكون المنح صغيرة ويتم اللجوء عادة الى وزارة الضمان الاجتماعي للحصول على دعم للدخل أو ائتمان للأسرة . وفي حالة اخفاق الأبوين في إعالة طفل ما ، يمكن لوزارة الضمان الاجتماعي اتخاذ اجراء ضد الأب لكي يساهم في أي اعانة تكميلية تدفع بشأن الطفل .

جيم - بعض الأسئلة المتصلة بحماية الأطفال والأحداث من الاستغلال أو المضايقة في العمل (الفقرة ٩١ ، المحضر الموجز ١٦):

'١' ما هي القوة العددية لهيئة التفتيش على العمل في المملكة المتحدة؟

٢٧ - تبين آخر احصائياتنا للسنة المنتهية ١٩٨٨ - ١٩٨٩ أن هناك ١٣٠ ٦ مفتشا مفوضا تقوم بتشغيلهم ٤٦١ سلطة محلية تمارس أعمال الصحة والسلامة . وهذا يعادل نحو ٦١٠ ١ موظفين متفرغين .

'٣' هل عدد المفتشين في تزايد أو تناقص؟

٢٨ - حدثت زيادة صغيرة (نحو ٢ في المائة) في أعداد المفتشين المأذون لهم بالعمل عن أرقام السنة السابقة . وهناك بالمثل زيادة صغيرة في العدد الكامل للموظفين المناظرين .

'٣' ما هو وضع المفتشين؟

٢٩ - ان المجال الواسع من المصالح التي تمثلها هيئة الادارة العليا لمفتشي الجهاز التنفيذي للصحة والسلامة هام في تحديد وضعهم ؛ فهذا يسمح لهم بالعمل بطريقة محايدة بين صاحب العمل والمستخدمين ، دون التأثر بالضغوط المحلية . ان مفتشي الجهاز التنفيذي للصحة والسلامة متخصصون عمليا في الصحة والسلامة في موقع العمل ؛ وتهدف التشريعات التي ينفذونها الى ضمان صحة وسلامة ورفاهة الاشخاص في العمل ، وحماية الآخرين الذين قد يتأثروا بأنشطة العمل .

٣٠ - وبموجب قانون الصحة والسلامة في العمل ، يمنح المفتشون صلاحيات كبيرة في المجالات التالية:

(أ) زيارة أماكن العمل لممارسة مهامهم . ويمكن للمفتشين أن يصروا على دخول مقار العمل في أي وقت معقول (أو في أي وقت في حالات الخطر) ، ويمكنهم بعد الدخول التقاط صور فوتوغرافية وقياس وفحص ونسخ الوثائق ، وأخذ العينات ، ومقابلة الشهود ثم مطالبتهم بتوقيع اعلان بصحة اجاباتهم . ويمكن للمفتشين أن يطالبوا أيضا الاشخاص بتقديم أي مساعدة لازمة ؛

(ب) طلب التقيد بتشريعات الصحة والسلامة . ويمكن للمفتشين توجيه اشعارات رسمية بالإنفاذ تطلب علاج مسائل معينة في غضون وقت محدد ، أو وقف أنشطة خطرة . ويعد الاخفاق في التقيد بهذه الاشعارات فعلا مجرما ؛

(ج) (في الحالات الخطيرة) رفع الدعوى بصفتهم الشخصية في المحاكم الجزئية (في انكلترا وويلز) أو تقديم عرائض لسماع القضية في المحكمة الأعلى (الجنايات) .

٣١ - وتشمل الواجبات الاخرى للمفتشين ابلاغ المستخدمين بالمسائل التي تؤثر على صحتهم وسلامتهم ورفاهتهم وبأي اجراء يتخذه الجهاز التنفيذي للصحة والسلامة . وكثيرا جدا ما يكون المفتشون مسؤولين عن الصحة البيئية رغم أنهم قد يكونوا موظفين فنيين يمارسون واجبات الصحة والسلامة . وكثيرا ما توظفهم السلطات المحلية في ادارات الصحة البيئية .

'٤' ما هو تواتر التفتيش على الشركات؟

٣٢ - يتم التخطيط لزيارات التفتيش الوقائي لبرنامج هيئة التفتيش على المصانع والتفتيش الزراعي بالجهاز التنفيذي للصحة والسلامة الى مواقع العمل على أساس نظام تقدير يطلب من المفتش تقدير ما يلي:

(أ) الأداء الحالي كما تمثله معايير السلامة والصحة والرفاهة التي تلاحظ اثناء التفتيش ؛

(ب) أسوأ حالات الخطر مستقبلا للمستخدمين وللجمهور ؛

(ج) دور الادارة في التنظيم الذاتي ؛

كما يراعي هذا النظام الوقت الذي انقضى منذ آخر تفتيش .

٣٣ - ولا توجد فترة ثابتة بين عمليات التفتيش . ويقضي النظام بتصنيف نسبة مئوية قليلة من المواقع التي تتعرض لخطر رئيسي محتمل لكي يتم فيها تفتيش وقائي سنوي . وتحتاج مواقع أخرى الى "نقاط" اضافية عن كل سنة لا يتم التفتيش عليها ، وبذلك يكون الاهتمام في النهاية بمواقع العمل الأفضل حالا والأقل خطرا . ويُجري الحاسوب "شيلد" للجهاز التنفيذي للصحة والسلامة حسابات للنقاط التي يحصل عليها كل موقع عمل في بداية كل سنة تخطيطية ، ويتم تحديد "الميدان" الذي يقيم عليه المفتشون برنامجهم للتفتيش الوقائي عند نقطة في سلّم التصنيف يكون عندها وفوقها كل موقع عمل مرشحا للتفتيش . وهناك نحو ٠٠٠ ٢٥٠ ١ مقر عمل تطبق عليها السلطات المحلية تشريعات الصحة والسلامة .

'٥' ما هو الدور ، ان وجد ، الذي يمارسه ممثلو ومسؤولو النقابات في حماية الأطفال والأحداث في العمل؟

٣٤ - تسمح أنظمة ممثلي السلامة ولجان السلامة لعام ١٩٧٧ ، التي أعدت بموجب قانون الصحة والسلامة في العمل ، للنقابات المعترف بها بأن تعين ممثلين للسلامة من بين قوة العمل . ويتمتع ممثلو السلامة بصلاحيات واسعة في تفتيش موقع العمل والتحقيق في المخاطر والحوادث والشكاوى ، وتقديم المذكرات الى صاحب العمل ، وأن يشاورهم صاحب العمل وأن يحصلوا على المعلومات اللازمة . ويجب على صاحب عملهم أن يشكل لجنة للسلامة ، اذا طلب اثنان أو أكثر من ممثلي السلامة ذلك كتابة ، من أجل ابقاء تدابير الصحة والسلامة قيد الاستعراض . ورغم أن ممثلي السلامة يعينون أساسا لتمثيل الاعضاء النقابيين ، الا أنهم مسؤولون عادة عن جميع العمال في موقع عملهم . وهذا يشمل الأحداث ، والأطفال في تلك الأنشطة غير الصناعية التي يعملون فيها بشكل قانوني .

'٦' هل توجد هيئة ثلاثية ترصد تنفيذ التشريعات ذات الصلة؟

٣٥ - أنشأ قانون الصحة والسلامة في العمل لجنة الصحة والسلامة المسؤولة عن الاشراف العام على قانون الصحة والسلامة ، وعن السياسة المعنية بالصحة والسلامة وتقديم اقتراحات بأنظمة جديدة الى الوزراء . ولها أيضا الاشراف الشامل على الجهاز التنفيذي للصحة والسلامة . وتضم لجنة الصحة والسلامة ممثلين عن منظمات أصحاب العمل ونقابات العمال والسلطات المحلية ، الى جانب ممثل عن الجمهور .

دال - طلبت اللجنة ردا أشمل على السؤال الخطي المتعلق بمقال مارتن روزنبوم بالمركز القانوني للأطفال عن حقوق الأطفال (الفقرة ٢٩ ، المحضر الموجز ١٧) .

٣٦ - يمكن الاجابة على ذلك على أفضل وجه بتقسيم السؤال الى ثلاثة أقسام - الحق في الحياة ، والحق في الحرية ، والحق في الخصوصية .

الحق في الحياة

٣٧ - لا يتضمن المقال أي دليل قاطع على حدوث وفيات كان يمكن تلافيها بسبب نقص الممرضات أو تسهيلات العناية المركزة .

٣٨ - وفي الأعوام الأخيرة ، كان التطور التكنولوجي السريع في العناية المركزة بالمواليد الجديدة يعني أنه يمكن الآن الابقاء على حياة مواليد كانوا يتعرضون للموت من قبل . ان الموارد المطلوبة لرعاية هؤلاء الأطفال الرضع كبيرة . ويتضح التطوير المتزايد لخدمات السلطات الصحية من الهبوط المشجع في معدل الوفيات بين الرضع الى أدنى حد له منذ بدء السجلات . وبلغ معدل الوفيات بين الرضع في عام ١٩٨٩ في انكلترا وويلز ٨,٤ لكل ٠٠٠ ١ من المواليد الأحياء . ويجتاز الآن أكثر من ٩٠ في المائة من الأطفال الأسابيع الأربعة الأولى الحرجة من عمرهم .

٣٩ - ومنذ عام ١٩٨٠ ازداد بشكل ملحوظ عدد السُرر المخصصة للرعاية المركزة للمواليد الجدد وعدد الممرضات والقابلات العاملات في وحدات المواليد الجدد . غير أن الوزارة تدرك أنه رغم هذه الانجازات يمكن ان تظل هناك مشاكل في توفير الخدمات لتلبية الطلبات المتزايدة باستمرار على خدمات العناية المركزة في مناطق معينة من البلد . وفي أغلب الحالات لا يكون لهذه المشاكل صلة بأي نقص في الدخل أو رأس المال بل تتعلق بالأحرى بنقص في الموظفين المتخصصين ، المطلوبين لضمان تسيير الخدمات بكامل طاقتها وخاصة في مجال التمريض .

٤٠ - وللمساعدة على مواجهة هذه المشاكل ، شرع مجلس التنظيم الإداري في الوزارة في اعداد استقصاء وطني للممرضات العاملات في العناية ذات التكنولوجيا العالية ، بما في ذلك العناية المركزة في مجال طب الأطفال والمواليد الجدد . وقد حددت النتائج أمرين أساسيين:

(أ) الحاجة الى تقدير الطلب على موظفي التمريض والمهارات المطلوبة كجزء من عمل السلطات الصحية المستمر لتطوير استراتيجيات القوى العاملة والتعليم والتدريب ؛

(ب) الحاجة الى استعراض التوافر والشكل الحالي للتعليم والتدريب بعد التسجيل .

٤١ - وتحقيقا لهذه الغاية ، مولت الوزارة المجلس الوطني الانكليزي للتمريض والقبالة والزيارات الصحية لاجراء استعراض شامل للتطلب على التدريب بعد التسجيل في الرعاية ذات التكنولوجيا العالية . كما وفرت الوزارة للسلطات الصحية نحو ٣ ملايين جنيه سنويا ولمدة ثلاث سنوات لتجديد التطورات في التدريب بعد التسجيل بما في ذلك العناية المركزة للمواليد الجدد وطب الاطفال .

٤٢ - وتأمل الوزارة أن تساعد هذه التدابير والممارسات الاكلينيكية الاخيرة لتدريب الممرضات والقابلات على تحسين مستوى العاملين في هذه الخدمات . غير أنه ينبغي أن يوضع في الاعتبار أن صعوبة توظيف ممرضات العناية المركزة المتخصصات في طب الاطفال والمواليد الجدد والاحتفاظ بهن لا تتعلق فقط باستراتيجيات العرض والطلب وترتيبات التمويل . ان العمل في هذه المجالات مرهق للغاية ، وكثيرا ما يضطلع به شبان قد تؤدي بهم فرص العمل والحياة الطبيعية الى ترك التخصص ، ويجب أن تؤخذ هذه العوامل في الاعتبار أيضا .

٤٣ - وتواصل المملكة المتحدة اتخاذ خطوات نشطة لتشجيع التحصين دون الحاجة الى اجبار . ان معدلات التحصين العالية التي يبينها الجدول التالي ، تجعل من غير اللازم جعل التحصين اجباريا .

الارقام المؤقتة للتحصين في انكلترا في شباط/فبراير ١٩٩٠

الدفتريا والتيتانوس وشلل الاطفال	٨٨ في المائة
الحصبة والنكاف والحصبة الالمانية	٨٥ في المائة
السعال الديكي	٨٠ في المائة

وكانت اللجنة الاوروبية قد قدمت بيانها في ١٩٧٨ حين كانت معدلات التحصين منخفضة . أما الصورة اليوم فمختلفة تماما عما كانت عليه منذ ١٢ عاما .

٤٤ - ومنذ عام ١٩٨٠ ازداد الاتجاه الى وجود مراكز متخصصة لاورام الاطفال . ويبدو أن هذه المراكز أسهمت في تحسين معدلات البقاء . كما أنشئت منذ عام ١٩٨٠ خمس وحدات متخصصة للرعاية المسكنة للاطفال . وتشكل هذه الوحدات جزءا من حركة الرعاية الاوسع التي يلتزم بها الوزراء التزاما قويا . وتدعم وزارة الصحة بنفسها فريق بحوث سرطان الاطفال في أوكسفورد الذي يمارس دورا هاما في رصد ظهور أمراض السرطان بين الاطفال وما ينجم عنها من وفيات .

٤٥ - ووجه اهتمام السلطات المحلية الاقليمية الى تقرير فريق دراسة أمراض السرطان بين الأطفال في المملكة المتحدة ، وقد قبلته هذه السلطات كأساس سليم لتخطيط خدمات مكافحة أمراض السرطان بين الأطفال .

الحق في الحرية

٤٦ - ناقش المقال ، من بين مواضيع أخرى ، استخدام المأوى الآمن من جانب مكفولي المحاكم . ان التعليقات التي وردت في التقرير الدوري الثاني بشأن هذا الموضوع تحتاج الى استيفاء . فقد ووفق الآن على قانون الأطفال وسيصبح نافذا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ . ويهدف هذا القانون الى منع المحاكم من استخدام اجراءات الوصاية من أجل وضع الطفل في رعاية السلطة المحلية ، ويشترط أن يؤدي اصدار أمر بالرعاية الى انهاء الوصاية . ونتوقع أن تؤدي هذه التدابير الى هبوط ملموس في عدد الأطفال مكفولي المحاكم . واذا كان الطفل مكفولا من المحكمة ، سيظل من الممكن لقاضي الوصاية أن يأذن أو يأمر بوضعه في مأوى آمن .

٤٧ - ويذكر مقال السيد روزنبوم أن "القصر المشمولين بالوصاية لا يشكلون بالضرورة طرفا في قضيتهم" . ومع ذلك فان انظمة المأوى الآمن والتوجيه المصاحب لها التي يجري وضع مشروعها حاليا بموجب قانون الأطفال تجعل من الواضح أنه ينبغي على القضاة ، عند النظر في استخدام مأوى آمن للاحداث لمكفولي المحكمة ، أن يبحثوا ان كان يتعين جعل هؤلاء الأطفال "طرفا في قضيتهم" .

٤٨ - ويذكر أيضا السيد روزنبوم أنه إذا كان الأطفال طرفا في قضيتهم ، "يجب أن يمثلهم وصي خصومة ، وعادة ما يكون هو محامي الإجراءات الرسمي" . وسيظل هذا هو الحال ، لكننا لا يمكن أن نتفق مع السيد روزنبوم في أن هذا يحرم مكفول المحكمة من محاكمة عادلة وعلنية . إن "وصي خصومتهم" ملزم بتمثيل أفضل مصالحهم في أي دعوى تتعلق بالمأوى الآمن ، كما أن قاضي الوصايا ملزم بأخذ مصالحهم في الاعتبار عند اصدار حكم ما . وإذا كان الحكم هو الإذن أو الأمر بوضع المكفول في مأوى آمن ، سيكون على القاضي أن يكفل تلبية معايير "المأوى الآمن" الواردة في المادة ٢٥ من قانون الأطفال . (ويرد هذا النص الأخير تحديدا في مشروع الأنظمة والتوجيه بموجب المادة ٢٥ من القانون) .

٤٩ - إن التشريع الجديد المقترح للطفل الذي يجيء على نسق قانون الأطفال لعام ١٩٨٩ سيشمل أحكاما تماثل المادة ٢٥ من قانون عام ١٩٨٨ لكي يتمشى القانون والممارسة في ايرلندا الشمالية بشأن استخدام المأوى الآمن "لرعاية" الأطفال مع المادة ٥ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان . ويتوقع أن يصدر التشريع الجديد في تموز/ يوليه ١٩٩١ ويبدأ تنفيذه في ١٩٩٣ .

٥٠ - وفي اسكتلندا فإن الأطفال دون سن ١٦ الذين يحرمون من حريتهم بوضعهم في "مكان آمن" يجب أن تحال قضاياهم دون تأخير إلى مقرر الهيئة المختصة بالأطفال . ويعد المقرر الترتيبات لسماع دعوى الطفل في أول يوم قانوني بعد احتجاز الطفل لكي يمكن إنعام النظر الكامل في قضية الطفل . ورغم أن المقرر يمكنه الإفراج عن الطفل ، إلا أنه سيكون على المحكمة بوجه عام أن تتخذ هذا القرار . وإذا لم يرض الطفل و/أو الوالدان عن حكم الجلسة ، سيكون من حقهم استئناف الحكم أمام محكمة والي العدل . ولذا فإن حقوق الطفل محفوظة في كل مرحلة من مراحل الدعوى .

٥١ - وتجدر أيضا الإشارة إلى أن قانون الأطفال (المادة ٣٥) والتوجيهات والأنظمة المصاحبة له ستوسع من الحماية الممنوحة للأطفال . وفي الوقت الحاضر فإن استخدام المأوى الآمن خارج نظام الدور الاجتماعية للسلطات المحلية (مثل دور الأطفال الطوعية أو المستشفيات) ليس منظما بالوضوح الذي ينبغي عليه . ويورد مشروع الأنظمة والتوجيهات بموجب المادة ٣٥ من القانون الاقتراحات التالية:

(أ) ستطبق المادة ٣٥ من القانون (التي تضع المعايير الواجب تلبيتها قبل استخدام المأوى الآمن) على بعض الأطفال سواء كانت ترعاهم سلطة محلية أم لا ، ممن يتم إيواؤهم خارج نظام الدور الاجتماعية . أما الأطفال المعنيون فهم أولئك الذين يقيمون في مأوى آمن توفره أي سلطة صحية أو سلطة تعليمية محلية أو في أي دار لرعاية المقيمين أو دار للتمريض أو دار للأمراض العقلية ؛

(ب) إذا تم إيواء طفل ما ترعاه سلطة محلية في مكان آخر خارج نظام الدور الاجتماعية ، يجوز تطبيق المادة ٣٥ ؛ وقد يكون على المحكمة أن تبت في الأمر في الحالات المشكوك فيها ؛

(ج) سيُفرض حظر كامل على استخدام المأوى الآمن في دور الأطفال الطوعية ودور الأطفال المسجلة .

الحق في الخصوصية

٥٢ - أشار السيد روزنبوم في الصفحة ٦ من مقاله إلى حالة غراهام غاسكين التي كانت معروضة في ذلك الوقت على اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان . إن المشكلة في تلك القضية لم تكن عمر السيد غاسكين بل ما إذا كان ينبغي اطلاعه على معلومات من سجلات مجلس مدينة ليفربول تتصل بالفترة التي قضاها في رعايته حتى حين تعذر الحصول على موافقة مصدر المعلومات وفقا للإجراءات المتبعة في ذلك الوقت . وكان من رأي المحكمة أن هذه المسألة تندرج بالفعل في إطار المادة ٨ من اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي تتصل بالحق في احترام الحياة الخاصة والأسرية . غير أنه لم يكن من رأي المحكمة أنه ينبغي أن تكون هناك حقوق غير مقيدة للحصول على هذه المعلومات في كل الحالات ، وأن الأمر ببساطة هو أنه ينبغي أن تكون هناك وسيلة ما من

وسائل التحكيم المستقل في الظروف المعنية . وما زالت سلطات المملكة المتحدة تنظر في مضامين الحكم . وفي غضون ذلك تم على كل تعديل تشريع المملكة المتحدة . والآن أصبح لا يمكن حجب المعلومات إلا إذا حددت طرفا ثالثا - أو مكّنت من تحديده - لا يعمل في الخدمات الاجتماعية أو في خدمات مماثلة ، ولا يوافق على كشف المعلومات . (هناك قواعد خاصة في حالة المعلومات الطبية ، والمعلومات التي يرجح أن تسبب ضررا جسيما وظروف أخرى خاصة) . وساعتها تلبّى الطلبات بتقديم معلومات تحذف منها التفاصيل التي تحدد الشخص إن كان ذلك عمليا .

٥٣ - وعلى الصفحة نفسها أشار السيد روزنبوم إلى الحدود العمرية المختلفة التي تطبق على طلبات الأطفال في الحصول على معلومات تتعلق بهم وتحتجزها إدارات الخدمات الاجتماعية المحلية . إن حقوق الحصول على معلومات شخصية في حوزة إدارات الخدمات الاجتماعية أصبحت محددة الآن في أنظمة الاطلاع على الملفات الشخصية (الخدمات الاجتماعية) لعام ١٩٨٩ التي بدأ نفاذها في ١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ . ولا توفر هذه الأنظمة أي حكم مختلف في معاملة الطلبات من الأطفال ، لكن صدر توجيه إلى السلطات المحلية في التعميم (٨٩) ٢ يتمشى مع المبدأ الوارد في القانون العام بأن الطفل يستطيع تقديم طلب مستوفى إذا كان يفهم طبيعة الطلب . ويستطيع الطفل أن يبين ذلك بتقديم طلب خطي ، أو في لقاء شخصي ، أو بشهادة تفيد ذلك يوقعها شخص بالغ . وإذا لم يفهم طبيعة الطلب ، يمكن لأحد الأبوين تقديم الطلب وتلقي الرد نيابة عنه . وتم توجيه السلطات المحلية تحديدا بعدم تطبيق الحدود العمرية عند إعطاء الطفل المعلومات ، على أن تبت في كل حالة حسب وقائعها الموضوعية . (تطبق اعتبارات مماثلة في حالة المعلومات المحوسبة ، وترد التوجيهات في التعميم (٨٨) ١٦ بصيغته المعدلة بالتعميم (٨٩) ٢) .

٥٤ - وفيما يتعلق بحق الاطلاع على الملفات الشخصية ، فإن الاختلاف الأساسي بين ايرلندا الشمالية وبريطانيا العظمى هو أن تشريع ايرلندا الشمالية الخاص بإمكانية الاطلاع ما زال يجري وضعه حاليا ولا يتوقع سَنه حتى أوائل عام ١٩٩١ . وسيتبع التشريع المقترح بشكل وثيق الأحكام الواردة في قانون الاطلاع على الملفات الشخصية لعام ١٩٨٧ وسيدرج أحكاما مناظرة لتلك الواردة في قانون الاطلاع على التقارير الطبية لعام ١٩٨٨ . وسيقضي التشريع باصدار أنظمة تمكّن الفرد من معرفة ما هي المعلومات الشخصية الممكن الاطلاع عليها المسجلة عنه في سجلات يدوية لدى سلطات محددة ؛ وسيشمل ذلك المعلومات الشخصية التي تحتجز لأي غرض من أغراض الخدمات الاجتماعية الشخصية لمجلس الخدمات الصحية والاجتماعية وفقا لقوانين محددة . وفي حالة بدء نفاذ هذا التشريع ، يعتزم أن يعكس التوجيه الخاص بمجالس الخدمات الصحية والاجتماعية فيما يتعلق بالأطفال التوجيه الوارد في التعميم (٨٩) ٢ .

٥٥ - وقد بدأ نفاذ أنظمة الاطلاع على الملفات الشخصية (العمل الاجتماعي) (اسكتلندا) لعام ١٩٨٩ في ١ نيسان/ابريل ١٩٨٩ من جانب وزير الدولة لشؤون اسكتلندا وفقا للمادة ٣ من قانون الاطلاع على الملفات الشخصية لعام ١٩٨٧ . ويقضي القانون بأن الطلبات الواردة من الأطفال بالاطلاع على معلومات شخصية تتعلق بالعمل الاجتماعي ينبغي معاملتها وفقا للقانون العام القائم لاسكتلندا والاهلية القانونية لكل طفل . وفي الحالات التي يكون فيها الطفل تلميذا (أقل من ١٢ سنة للفتاة وأقل من ١٤ للفتى) لا يمكن ممارسة أي حق قانوني يخوله هذا القانون إلا عن طريق القيِّم (عادة أحد الوالدين) . ومع ذلك لا يجوز لوالد الطفل القاصر أو أي وصي آخر أن يمارس الحق في الاطلاع على معلومات شخصية بشأن ذلك الطفل إلا بعلم الطفل وموافقته . وعلى السلطات المحلية مراعاة ذلك .

٥٦ - ومن المقترح أن تعرض على البرلمان قبل نهاية هذه الدورة لوائح تنظم الاطلاع على السجلات الشخصية في المدارس ومؤسسات التعليم الأخرى في اسكتلندا . وستعطي هذه اللوائح لأطفال المدارس الحق في الاطلاع على ملفاتهم الشخصية حين يبلغ سنهم أكثر من ١٦ سنة ، أو بموافقة والديهم إذا كانوا أقل من ١٦ سنة . وسيكون من حق آباء التلاميذ دون سن الثامنة عشر الاطلاع على هذه الملفات ، كما أن آباء التلاميذ الذين يقل عمرهم عن ١٨ سنة والذين لا ترى السلطة التعليمية أنهم قادرون على فهم المعلومات الملتمسة ذات الصلة ، ستكون لهم حقوق الاطلاع على الملفات .

٥٧ - ويبدو من مقال السيد روزنبوم أن لديه انتقادات يوجهها للأنظمة الاسكتلندية لاقتراحها تحديد عتبة ١٦ سنة لحق الطلاب المستقل في الاطلاع . وهذا الموقف يتناقض مع أعمار القصَّر في القانون العام الاسكتلندي وهو ١٢ سنة للفتيات و١٤ سنة للصبيان . وكان قد تم الوصل إلى هذه العتبة لأسباب تعليمية جيدة . فتحت سن السادسة عشر وبموجب قانون التعليم لعام ١٩٨٠ ، يكون الوالدان مسؤولين قانونا عن ضمان حصول أطفالهما على تعليم كاف . وفوق السادسة عشر يكون حضور التلاميذ في المدارس طوعيا وبالتالي فإن لهم الحق المستقل في الاطلاع على سجلاتهم . غير أنه لا يتمشى مع كل الفكر الجاري بشأن التعليم عدم تشجيع المشاركة بين المدارس والوالدين ، وهذا هو السبب في أن اسكتلندا قضت بأن يكون من حق آباء الطلاب فوق سن السادسة عشر الاطلاع على سجلات أطفالهم .

ثالثا - حماية من يعيشون تحت "خط الفقر"

(سلسلة من الأسئلة ترتبت على ردنا الخطي على سؤال ذكرنا فيه أن حكومة المملكة المتحدة تؤمن بأن أكثر الطرق فعالية لمهاجمة الفقر هو اتباع سياسة للنمو الاقتصادي) .

ألف - هناك شواهد تشير إلى أن التعقيد المتزايد للمجتمع الصناعي يفضي إلى أعداد متنامية من الناس الذين يجدون أنفسهم مهمّشين اقتصاديا . فهل من سياسة حكومة المملكة المتحدة جعل الفرد مسؤولا عن إعاشته؟ (الفقرة ٦٦ ، المحضر الموجز ١٦) .

٥٨ - للمملكة المتحدة نظام شامل للحماية الاجتماعية يستند إلى مشاركة دقيقة البناء بين الدولة وبين المجال المهني والخاص . إن نظام الضمان الاجتماعي للدولة هو مزيج حكيم من المكاسب المتصلة بالاشتراكات والدخل وتلك التي لا تتصل بالاشتراكات ، وهذا يوفر قاعدة عريضة من العون المالي لجميع المواطنين عند الاقتضاء . ويوفر نظام المكاسب المتصلة بالدخل مساعدة عادلة جيدة التوجه دون تقويض الاستقلال والاعتماد على الذات .

باء - تستطيع التنمية الاقتصادية أن تؤدي إلى مزيد من الفقر فيما بين الجماهير ، ولذا لا يمكن معادلتها بتحسين مستويات معيشة كل فرد . فما هي التدابير الجاري اتخاذها من حكومة المملكة المتحدة لضمان توزيع الثروة الوطنية توزيعا عادلا؟ (الفقرة ٩٣ ، المحضر الموجز ١٦) .

٥٩ - تم اصلاح نظام الضمان الاجتماعي للمملكة المتحدة بموجب قانون الضمان الاجتماعي لعام ١٩٨٦ . إن هذا النظام قادر الآن على توجيه مزيد من العون للفئات ذات الأولوية التي تشمل الأسر من ذوي الأطفال ، والمرضى والمعوقين والمتقاعدين والآباء الوحيدين . ومنذ بدء نفاذ هذا القانون في نيسان/ابريل ١٩٨٨ أُتيح مبلغ إضافي بلغت قيمته الحقيقية ٣٥٠ مليون جنيه للأسر التي تعول أطفالا فيما يتعلق بالمكاسب المتصلة بالدخل . وحدث تحسن حقيقي في المكاسب لـ ٣,٥ مليون متقاعد أقل حظا بلغت تكاليفه ٣٠٠ مليون جنيه سنويا .

جيم - يرجى تقديم أرقام عن عدد الذين يعانون من سوء التغذية في المملكة المتحدة والإشارة إلى التدابير الجاري اتخاذها لعلاج المشكلة (الفقرة ٣٣ ، المحضر الموجز ١٧) .

٦٠ - لا يوجد أشخاص يعانون من سوء التغذية في المملكة المتحدة .

دال - ما هي عتبة الفقر التي تراها الحكومة؟ (الفقرة ٣٥ ، المحضر الموجز ١٧) .

٦١ - لا توجد في المملكلة المتحدة عتبة فقر . وتؤمن الحكومة بأنه لا يمكن مد خط يحدد من هو الفقير ومن هو غير الفقير . ولم تقبل ذلك أية حكومة من أي اتجاه سياسي داخل المملكة المتحدة .

علاوات المضربين

هاء - هل يحق للعمال المضربين الحصول على مكاسب بطالة أو أي مكاسب تكميلية أخرى أو دعم للدخل؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك ، كيف يمكن لهؤلاء العمال الاحتفاظ بمستوى معيشي يمكن تحمله في حالة قيام منازعات طويلة؟ (الفقرة ٩٣ ، المحضر الموجز ١٦) .

٦٢ - إن القانون الذي ينظم استحقاقات المكاسب للأشخاص المشاركين في نزاع عمالي لا يميز بين أولئك المشاركين في منازعات رسمية وأولئك المشاركين في منازعات غير رسمية . وبالمثل فإن الأمر لا يتوقف على عضوية النقابة أو ما إذا كان الاضراب رسميا أو غير رسمي ، أو ما إذا كان مشروعا بالفعل أو غير مشروع .

٦٣ - ولا تدفع مكاسب بطالة في أي مرحلة من مراحل وقف العمل . لكن يمكن دفع دعم للدخل .

٦٤ - ويتوقع من المضربين أو نقاباتهم تحمل ولو جزء من تكلفة رعاية المعالين . وهذا يتحقق بخصم "مبلغ مناسب" من المكاسب التي كانت ستدفع بخلاف ذلك للمعالين . وهذا ينطبق حين يكون المُطالب دون عمل بسبب نزاع عمالي ، سواء إن كان عضوا أو غير عضو في النقابة وبغض النظر عما إذا كان الاضراب رسميا أم لا ، أو قانونيا أم لا . ولذا فإن الخصم لا يعتمد على مدفوعات الاضراب أو يفترضها .

٦٥ - إن حساب دعم الدخل يستبعد الشخص المشارك في النزاع العمالي . وفي حالة وجود شخص وحيد دون معالين ، لا يدفع دعم للدخل . وفي الحالات التي يكون فيها الشخص أحد زوجين ، تكون العلاوة الشخصية نصف التي تخصص للزوجين عادة . ويتم منح نصف أي علاوة قد تخصص للزوجين . وتمنح كاملا علاوات الأسرة والعلاوات للأطفال . وإذا كان الاستحقاق لدعم الدخل المحسوب على هذا النحو مساويا للمبلغ المناسب أو أقل منه ، لا يتم ، الدفع ؛ وإذا كان الاستحقاق أكثر من المبلغ المناسب ، يتم الدفع بمعدل أسبوعي يساوي الفرق . ولا تدفع مكاسب عن الأيام السبعة الأولى من النزاع .

٦٦ - إن المطالب أو الشريك المتأثر بنزاع عمالي والذي لا يكون مؤهلا للحصول على مكاسب البطالة لا يكون مؤهلا للحصول على قرض من ميزانية الصندوق الاجتماعي . ويمكن منح علاوة أزمة لكي تغطي فقط النفقات المترتبة على وقوع كارثة ما أو النفقات المتصلة بالطهي أو تدفئة المكان (بما في ذلك حواجز النار) . ولا يمكن منح منحة رعاية اجتماعية إلا لتكاليف سفر معينة داخل بريطانيا العظمى لزيارة شريك أو معال أو قريب حميم في مستشفى أو مؤسسة مماثلة أو لا يكون في المستشفى لكنه مصاب بمرض خطير حسب رأي الطبيب المعالج .

٦٧ - إن علاوة الإسكان هي علاوة متصلة بالدخل تستهدف مساعدة ذوي الدخل المنخفض على دفع ايجاراتهم ورسومهم . ويتم تقدير الاستحقاق بمقارنة صافي دخل الفرد بمبلغ يستهدف تغطية تكاليف المعيشة اليومية ، مع مراعاة حجم وتكوين الاسرة المنزلية .

٦٨ - ويمكن للشخص الذي كان مشاركا في نزاع نقابي أن يطالب بدعم الدخل عن الايام الـ ١٥ الاولى لعودته إلى العمل . وهذه المدفوعات قابلة للاسترداد . وبعد اصدار حكم ما ، سيقرر مصدر الحكم حجم "الايرادات المحمية" للمطالبين ، وهو الحجم الذي يجب ألا تقل عنه ايرادات الشخص بأي خصم يتم لاستعادة ما تم منحه بعد النزاع . وعندئذ تتخذ الترتيبات مع صاحب العمل الذي يعمل فيه الشخص لاستعادة مدفوعات دعم الدخل .

رابعا - حقوق المستهلكين وسلامة الاغذية

ألف - يرجى تقديم مزيد من المعلومات عن دور رابطات المستهلكين في تنبيه الجمهور بحالات الغش الاستهلاكي والتلوث والحاجة إلى رفع معايير الصحة العامة في صناعة المواد الغذائية . (الفقرة ٦٨ ، المحضر الموجز ١٦) .

٦٩ - مما يشكل فعلا مجرماً بموجب قانون سلامة الاغذية لعام ١٩٩٠ (وقبل ذلك قانون الاغذية لعام ١٩٨٤) بيع ، أو العرض لبيع ، أي مواد غذائية للاستهلاك الآدمي لا تتقيد بمتطلبات سلامة الاغذية في القانون أو يتم تسميتها أو عرضها بطريقة مزيفة أو مضللة . ويقع تنفيذ هذا القانون على عاتق السلطات المحلية ؛ ولا يوجد لرابطات المستهلكين أي دور قانوني في هذه العملية رغم أنها ترصد الوضع بالفعل بمبادرة منها وتبحث مع السلطات الحكومية أو سلطات الإنفاذ ما تعتبره يستحق المناقشة وتمارس دورا هاما في توجيه اهتمام السلطات المختصة إلى حوادث التلوث .

باء - ذكرت لجنة لندن للاغذية أن المختبر الصحي العام للحكومة قدّر أن ٦٥ في المائة من الدجاج المجمد المعروض للبيع في المملكة المتحدة قد يكون ملوثا ببكتيريا السلمونيلة . فما هو الإجراء الذي اتخذته الحكومة بشأن ذلك الاكتشاف؟ (الفقرة ٩٥ ، المحضر الموجز ١٦) .

٧٠ - اتخذت حكومة المملكة المتحدة سلسلة شاملة من التدابير لمعالجة مشكلة السلمونيلة في البيض والدواجن . وكجزء من هذا البرنامج يتعين إجراء اختبارات منتظمة على الدواجن المرباة تحسبا لبكتيريا السلمونيلة ، ويتم إلزاميا ذبح تلك الطيور التي تنتج البيض الملوث أو صغار الدجاج المخصص للشواء .

جيم - ذكرت لجنة لندن للأغذية أيضا أنه في لجنة استشارية رئيسية للأغذية كان هناك ممثل واحد للمستهلكين مقابل سبعة ممثلين يرتبطون بصناعة الأغذية . فهل تعتبر المملكة المتحدة أن ذلك يعد تمثيلاً كافياً للمستهلكين؟ (الفقرة ٩٥ ، المحضر الموجز ١٦) .

٧١ - إن لجنة لندن للأغذية مخطئة . فاللجنة كانت تشير إلى اللجنة الاستشارية للأغذية التي تشمل اختصاصاتها تقديم النصح للوزراء بشأن ممارسة صلاحيات قانون الأغذية لعام ١٩٨٤ (ثم قانون سلامة الأغذية لعام ١٩٩٠) . ولا يوجد "ممثلون" على هذا النحو بل يختار الوزراء الأعضاء لإسداء النصح من أشخاص يكون كل مجال خبرتهم الأساسية في قطاع الأغذية . ومن بين الـ ١٥ عضوا ، يجيء ٥ أعضاء (منهم الرئيس) من خلفيات أكاديمية ، و٥ من ذوي الخبرة في صناعة الأغذية (التجهيز والتجزئة) و٥ من ذوي الخبرة في منظمات المستهلكين أو إنفاذ قانون الأغذية .

ايرلندا الشمالية

دال - أشارت المعلومات الواردة إلى أن ايرلندا الشمالية بها أعلى معدل لمرض جلطة الشريان التاجي للقلب في العالم . فهل يتصل ذلك بالتغذية غير المناسبة؟ (الفقرة ٩٥ ، المحضر الموجز ١٦) .

٧٢ - يوجد في ايرلندا الشمالية معدل من أعلى معدلات مرض الشريان التاجي في العالم . ومع ذلك فمن المشجع ملاحظة أن الوفيات من هذا المرض تتجه إلى الهبوط بشكل قاطع ، فانخفضت بنسبة ٣٥ في المائة تقريبا خلال الأعوام الـ ١٠ الماضية . (انظر الجداول في المرفق باء)[(١)] . إن أسباب مرض الشريان التاجي ترجع إلى عوامل متعددة تعد التغذية غير المناسبة مجرد عامل واحد من عوامل الخطر .

٧٣ - وفي عام ١٩٨٦ شنت الحكومة برنامج "تغيير القلب" في ايرلندا الشمالية ، وهو برنامج مجتمعي الأساس ويهدف إلى تخفيض المستويات العالية للوفيات من مرض الشريان التاجي بنسبة ١٥ في المائة خلال فترة ١٠ سنوات . ويعالج البرنامج ، الذي حُددت خطوطه العامة في وثيقة استراتيجية نُشرت في ١٩٨٦ ، عوامل الخطر الأساسية المرتبطة بمرض الشريان التاجي ، وهي التدخين ، وضغط الدم العالي ، ومستويات الكولسترول العالية التي يسببها وجود دهون كثيرة جدا في الغذاء ، وعدم ممارسة نشاط جسماني .

خامسا - الهجرة

إلى أي مدى تيسر قواعد الهجرة في المملكة المتحدة من وحدة الأسرة (من حيث الأشخاص الذين يعتبرون متزوجين بموجب تشريعات الزواج النافذة ، وكذلك رغبة أي من الزوجين بموجب القانون العام في الانضمام إلى زوجته أو زوجها في المملكة المتحدة)؟ وهل هناك أي تفكير آخر في تحرير أحكام الهجرة لتشجيع وحدة الأسرة في إطار العهد؟ (الفقرة ٦٠ ، المحضر الموجز ١٦) .

٧٤ - أبقت المملكة المتحدة على التزام قوي بمبدأ وحدة الأسرة بتوفير نص سخي يقضي بدخول الأزواج وأطفال أولئك الذين استقروا في البلد بالفعل. وفي العقد ١٩٨٠-١٩٨٩، قبلت المملكة المتحدة نحو ٠٠٠ ٢٢٦ زوج أو زوجة و٠٠٠ ١١٠ طفل للاستقرار. وفي عام ١٩٨٩، شكّل الأزواج والزوجات والأطفال ٢٣٠ ٢٨ من المقبولين للاستقرار: أي ٥٨ في المائة من مجموع حالات القبول.

٧٥ - وتقضي قواعد الهجرة بأن أي شخص يود أن يستقر في المملكة المتحدة كزوج أو خطيب من كلا الجنسين يجب أن يبين في ميزان الاحتمالات ما يلي:

(أ) ان الزواج لم يتم أساسا لضمان الدخول إلى المملكة المتحدة ؛

(ب) ان طرفي الزواج قد التقيا ويعتزمان العيش معا بصفة دائمة ؛

(ج) ان الطرفين يمكنهما توفير الرعاية والإعاشة لهما ولمن يعولان بشكل كاف دون اللجوء إلى الأموال العامة.

٧٦ - وتستهدف قواعد الهجرة المتصلة بالزواج التحوط ضد تجاوزات أولئك الذين على استعداد لعقد الزواج كوسيلة فقط لضمان الاستقرار في المملكة المتحدة ؛ ولا تسعى هذه القواعد إلى وضع عقبات أمام أولئك الذين يعقدون زواجا صحيحا بأشخاص لا يستقرون هنا. ومن المؤسف أن هناك أشخاصا على استعداد لعقد زيجات وهمية - وذلك غالبا باستغلال شريك غافل في المملكة المتحدة - كوسيلة لضمان دخول البلد والتي لولاها لما كانوا مؤهلين لدخوله.

٧٧ - ولا يوجد حكم في قواعد الهجرة ينص على دخول الزوجين بموجب القانون العام. ومع ذلك، يمكن السماح بدخولهما كمسألة تخضع للتقدير إذا كان الاثنان يعيشان معا في علاقة مستقرة ويعتزمان مواصلة العيش معا بشكل دائم. كما يمكن ممارسة سلطة التقدير عند عدم تلبية هذه المعايير إذا لم تكن للاثنين حرية الزواج وإذا كان الكفيل بالمملكة المتحدة سيعاني من مشقة غير واجبة باضطراره إلى العيش في بلد الشريك.

٧٨ - وعند النظر في مسألة ما إذا كان ينبغي اتخاذ إجراء لإبعاد فرد ما من المملكة المتحدة، ستؤخذ كل العوامل ذات الصلة في الاعتبار الكامل. وتشمل هذه العوامل وجود زوجة أو زوج وأي أطفال في البلد، وعدد السنوات التي عاشوها هنا، والمرحلة التي بلغها الأطفال في تعليمهم، وأي صعوبات محددة قد يواجهونها هم أو أزواجهم عند الحياة في الخارج. وإذا ظل الإبعاد من المملكة المتحدة، هو المسار الصحيح، بعد مراعاة هذه العوامل سيكون على الزوج أو الزوجة أن يقرر ما إذا كان ينبغي له ولأطفاله (إن وجدوا)، مرافقة الشريك الذي يجري تنفيذ ترحيله. وللوحدة الأسرية العودة إلى بلد الإقامة المشروعة للشخص الذي يجري ترحيله من المملكة

المتحدة أو اختيار الإقامة في ذلك البلد . وسيتم تغطية نفقات سفرهم من الأموال العامة إذا لزم الأمر .

٧٩ - وقد أبقت الحكومة ، وستظل تُبقي ، على تطبيق قواعد الزواج قيد الاستعراض . لكنها تشعر بالرضا إذ إن القواعد الحالية توفر ضمانات مناسبة ضد التجاوزات دون فرض قيود غير معقولة على حرية الأفراد في الزواج والحياة مع شريك من اختيارهم .

سادسا - السلامة في العمل

التمست اللجنة مزيدا من المعلومات عن التدابير التي اتخذتها حكومة المملكة المتحدة لتحسين مستويات الصحة والسلامة والبيئة في موقع العمل . (الفقرة ٨٥ ، المحضر الموجز ١٦) .

٨٠ - ترد في المرفق جيم[(١)] "خطة العمل للفترة ١٩٨٩-١٩٩٠ وما بعدها" ، التي أعدتها لجنة الصحة والسلامة ، والتي تورد مزيدا من المعلومات .

الحاشية

(١) تتاح للاطلاع عليها في ملفات مركز حقوق الإنسان .

- - - - -